DSC
Delta Sugar Company

شركة الدلتا للسكر
شركة مساهمة مصرية

السادة / البورصة المصرية

ادارة الافصاح

تحية طيبة وبعد ....

الحاقاً لكتابنا المؤرخ ٢٠٢٦/٣/١٥ والمرفق به تقريرالجهاز المركزى .

نرفق لكم طيه الرد على تقرير الجهاز عن القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا فى ٢٠٢٦/٣/١٧

رئيس علاقات المستثمرين

(محاسب / حسام فارس)

Head Office
Block 17_ Markaz ElKhadamal St.,_4th quarter_ 6th October city _ P.O.Box 79 / 12566
Phone : 00202 3830 8212 - Fax : 00202 3831 1060

Cairo Office
20 Salem Salem Agouza, Giza, Egypt
P.O.Box 192 Dokky Phone : 00202 3749 5773 _ Fax : 00202 3749 8687

Factories
El-Hamoul.Kafr El-Sheikh P.O.Box El-Hamoul
Phone : 002047 3760 369 _ 0020473760290 _ Fax : 002047 3760 300

المركز الرئيسى
قطعة ١٧ - شارع مركز الخدمات الحي الرابع - مدينة ٦ اكتوبر - ص.ب ٧٩/١٢٥٦٦
تليفون : ٠٢٣٨٣٠٨٢١٢ (٧ خطوط) فاكس : ٠٢٣٨٣١١٠٦٠

مكتب القاهرة
٢٠ سالم سالم - العجوزة - جيزة
ص.ب : ١٩٢ الدقى - تليفون ٣٧٤٩٥٧٧٣ - فاكس : ٠٢٣٧٤٩٨٦٨٧

المصانع
الحامول - كفر الشيخ
ص.ب : الحامول - كفر الشيخ - تليفون : ٠٤٧٣٧٦٠٣٦٩ - ٠٤٧٣٧٦٠٢٩٠ - فاكس : ٠٤٧٣٧٦٠٣٠٠

الرد على تقرير الجهـــاز المركزي للمحاسبات
على القوائم المالية لشركة الدلتا للسكر
في ٢٠٢٥/١٢/٣١

١- تم جرد الأصول الثابته فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمعرفه الشركة وتحت إشرافنا الإختباري ،كما تم مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها والتى بلغت صافى القيمه الدفتريه لها نحو ٧٩٢ مليون جنيه وقد تبين بشأنها مايلى :

١/١- إستمرار تضخيم الأصل الرئيسي بتكلفة الأجزاء المستبدله دون أستبعاد ما يقابلها عند البيع والإضافه لعدم تحليل مفردات بعض الأصول وتسجيلها بدون قيمة وهو ما يترتب عليه إضافة جديد أو إستبعاده عند البيع أن تتم بدون قيمة (ومن أمثلة ذلك :طلمبتي حقن رقمي ٣٢١٢٨٠٠٦٠٠ و ٣٢١٢٨٠٠٦٢٠و طلمبة حامض وطلمبة صودا رقمي ٣٢١٢٨٠٠٦٤٠ و٣٢١٢٨٠٠٦٥٠ والتي تدخل تكلفتها ضمن تكلفة محطة الصرف الصناعي رقم ٣٢١٢٨٠٠٠٠٠ تم بيعها بالمزاد هذا العام وإستبعادها من الأصول بدون قيمة) .

يتعين تحليل الأصل إلى مفرداته لإمكان تطبيق مانصت عليه الماده(٦٧) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابته وإهلاكاتها وإجراء مايلزم من تسويات وبخاصة على الأرباح الرأسمالية .

رد الشركة :- هذه الإضافات مقيدة بسجل الأصول ضمن تكلفة الأصل ٣٢١٢٨٠٥٠٠ شركة فيوليا (تأهيل محطة الصرف الصناعى) حيث قامت هذه الشركة بتأهيل المحطة توريد وتركيب وتم إضافتها للسجل طبقا للجرد وملحقة بمحطة الصرف الصناعى منذ عام ٢٠١٦ وتم تكهينها وبيعها بالمزاد هذا العام وجارى تقدير قيمة الأجزاء المستبعدة والتعديل خلال عام ٢٠٢٦.....ويتم حاليا إستبعادا أى أجزاء مستبدلة وأى إضافة على الأصل تكون بقيمة ويتم إهلاكها على العمر المتبقى منه .

٢- تم جرد المخزون فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمعرفة الشركه وتحت اشرافنا الاختبارى فيما عدا الانتاج التام من السكر الابيض تم اخذه بالارصده الدفتريه كما قامت الشركه بمطابقه نتائجه على السجلات بمعرفتها وتحت مسئوليتها وقد تبين :-

١/٢- تم تقييم مخزون السكر الابيض السائب بالزيادة بنحو ١٣٧ مليون جنيه مما أثر على مجمل (ربح /خساره) الفتره وكذا أثر ذلك على نتائج الأعمال وبالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) فقره (٣١) وبما يخالف قرار لجنة تنمية المبيعات رقم ٢٠٢٦/٢ بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٤ بأنه إعتباراً من ٢٠٢٦/١/٢٠ تم تطبيق سعر ٢٢ ألف جنيه للطن كحد أدنى لسعر البيع (سعر قطعى ونهائى وبدون حافز) فضلاً عن إتجاة الأسعار التنازلى المستمر .

يتعين اعادة تقييم المخزون من السكر الابيض السائب وفقا لقرار لجنة تنمية المبيعات وطبقا لمعيارى المحاسبى المصرى رقم (٢) المخزون و (٧) الاحداث اللاحقه

رد الشركة :- تم التقييم بسعر ٢٢٥٥٠ جنيه / للطن عن مسحوبات تمت خلال شهر يناير ٢٠٢٦ وذلك فى ضوءمايتعرض له منتج السكر من تقلبات سعرية حادة وتذبذب فى الأسعار ويوجد كمية ١٥ الف طن مباعة للشركة القابضة بسعر ٢٣٠٠٠ جم خلال شهر فبراير ٢٠٢٦ بخلاف كميات من السكر الصناعى بسعر اعلى من ٢٢٥٥٠جم /طن

٢/٢- تضمن جرد مخزن التعاونيات بالمركز الرئيسى نحو ١٥,٩٠٥ طن سكر ناعم ومكعبات ، جرد المنفذ بالمصنع كمية ١٥٥ ك تم ادراجهم كمبيعات بسعر بيع العاملين .

يتعين رد تلك المبيعات واثباتهم ضمن مخزون اخر المده

رد الشركة :- الكميات خاصة بالعاملين حيث أنها حصص ثابتة يتم تسجيلها بالإيراد بمجرد إصدار اخطار الشحن وخروج الكمية من مخزن الإنتاج التام هذا بالإضافة للكميات المرسلة للبيع بمنفذ المركز الرئيسى وسيتم الدراسة .

٣/٢ - وجود زيادات جرديه في المولاس بلغت كميتها فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٦٨٦,٩٨ طن بتكلفة نحو ٣ مليون جنيه (٤٣٧ طن بخزانات المصنع + ٢٤٩,٩٨ طن بخزانات دمياط) ونشير فى هذا الصدد الى وجود زيادات جرديه خلال العام بنحو ٩٦طن وجدير بالذكرظهور تلك الزيادات من عام لآخر دون دراسة أسباب ذلك وتلافيه

يتعين ضبط حركة الانتاج والصرف تطبيقا لقواعد الرقابه الداخليه السليمه واعتماد تلك الزيادات من السلطه المختصه

رد الشركة :-اسباب الزياده الفترات الاولى من موسم التشغيل ترتفع نسبه المواد الرغويه بجذور البنجر وبالتالى بالمولاس المنتج نظرا لانخفاض درجه نضجه هذا جنبا الى جنب مع زياده درجه حراره المولاس الامر الذى من شأنه ارتفاع نسبه الرغوه بالتنكات واعطاء منسوب وهمى نسبيا (لايؤخذ في الإعتبار عند قياس كمية المولاس أثناء الموسم)

ومع انخفاض درجه الحراره تبدأ الرغوه بالتلاشى تدريجيا وبالتالى تكون عمليه الجرد اكثر دقه ويظهر المنسوب الحقيقى بعد نهاية الموسم .

٣- لم تتضمن القوائم الماليه فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ تحميل الشركة القابضة غرامة نتيجة عدم سحب كمية ١٠٠ ألف طن المتعاقد عليها في ٢٠٢٤/٥/٢١ حتى تاريخ نهاية العقد في ٢٠٢٥/١/١٥ طبقاً للنص الوارد بعُجز البند العاشر من العقد والتي تنص على : " ..... ولا يخل توقيعها بما يستحق (للطرف الأول) من تعويض عما يترتب على التأخير في التنفيذ من أضرار ويطبق ذات البند بفئاته على (الطرف الأول "الشركة القابضه هنا ") في حالة التأخير في السداد أو الشحن دون تنبيه أو إنذار " نتيجة عدم قيامها بسحب أياً من الكمية المتعاقد عليها حتى تاريخ نهاية العقد في ٢٠٢٥/١/١٥ .
يتعين تحميل الشركة القابضة بقيمة غرامات التأخير المستحقة طبقاً للعقد.

رد الشركة :- أدى إغراق السوق بمنتج السكر الخام المستورد الى عدم قدرة الشركات على تصريف منتجها من السكر الأبيض المنتج محليا وجارى المتابعة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية حيث ان المتبقى لها كمية ٢٨٨٧ طن .

٤-عدم تحميل كلاً من الشركة القابضة وشركة السكر والصناعات التكاملية " والتى قامت بتسليم بعض كميات السكر لعملاء الشركة القابضه من إنتاجها بكمية ٣٥٥٣٠ طن والإحتفاظ بالكميات بمخازن شركة الدلتا كبضاعة امانه " بمصروفات التأمين على المخزون وتكلفة مشمعات التغطية التي تحملتها شركة الدلتا والتي قدرتها الشركة بنحو ٧,٩ مليون جنيه لكمية ٦١ الف طن ودون حسابها على باقى الكمية المتعاقد عليها ١٠٠ ألف طن .
نوصي بتحميل كلاً من الشركة القابضة وشركة السكر بمصروفات التخزين والمشمعات والتأمين والتعويضات اللازمة طبقاً للعقد مع إعادة تقديرها على الكميات المخزنة إعتباراً من تاريخ إنتهاء العقد في ٢٠٢٥/١/١٥ كلُ فيما يخصه.
رد الشركة :- زيادة المعروض من منتج السكرالخام المستورد والمكرر محليا بالأسواق الى عدم قدرة الشركات على تصريف منتجها... الى جانب استفادة الشركة بشكل كبير من بيع كميات من السكر مبادلة مع شركة السكر من مصانع الصعيد

٥- لم يتم تحميل عميل التشغيل للغير بضريبة القيمه المضافه بنحو ٢٠٩ الف جنيه لمبيعات مواد التعبئه والتغليف المنصرفه من المخازن للعميل المذكور قدرتها الشركه بنحو ١,٤٩٦ مليون جنيه .
يتعين التصويب
رد الشركة :-يتم مطالبة عميل التشغيل بقيمة الأجولة طبقا لما تحملته شركة الدلتا عند شرائها والمتضمن مبلغ الضريبة المضافة على قيمة الجوال عند الشراء

٦- تضمنت الحسابات المدينه:-
١/٦- نحو ٢٥,٣ مليون جنيه يمثل سلف للعاملين تحت حساب الارباح طبقا لقرار مجلس الاداره رقم ٢/٤ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٥ على منح العاملين بالشركه سلفه تخصم من حساب الارباح بواقع ٤ شهور من الاجر الاساسى مع العلم بتحقيق الشركه خسائر هذا العام بنحو ٣٤٦,٤ مليون جنيه
يتعين ادراج تلك المبالغ ضمن مكافات العاملين
رد الشركة :- سيتم عمل التسوية اللازمة بعد انعقاد الجمعية العامة للشركة(خصما من مستحقات العاملين)

٢/٦- نحو ٨,٧ مليون جنيه تمثل سداد قيمة الفوائد الاضافيه التى اقرتها هيئة التامينات الاجتماعيه الناتجه عن فروق الاشتراكات التامينيه المستحقه عن ميزانيات ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ ولم يتم تحميل المصروفات بتلك القيمه واتخذت الشركه الاجراءات القانونيه حيال ذلك
يتعين إثبات تلك المصروفات أو تكوين المخصص المناسب وموافاتنا بالموقف النهائى
رد الشركة :- اتخذت الشركة الاجراءات القانونية فى ذلك الشأن اعتراضاعلى قيمة هذه الفوائد الإضافية وهناك قضية منظورة امام المحاكم وجارى المتابعة .

٣/٦- تضمنت الأرصده المدينة " تشغيل للغير" نحو٨٦,١٢٤ مليون جنيه المستحق على العميل ولم يتم تحصيله فى المواعيد المتفق عليها طبقاً للعقد متضمن نحو ١٢,٧ مليون جنيه قيمة الفائده المحتسبه على باقى المديونيه الغير مسدده ومشمعات التخزين .
يتعين سرعة تحصيل المديونية لما لذلك من أثر على السيوله بالشركة

رد الشركة :- تمت المطالبة أكثر من مرة ويتم تحديث الفائدة المحتسبة على التاخير فى السداد ومطالبة العميل بها وجارى المتابعة لتحصيل مستحقات الشركة

٤/٦- تضمن حساب الارصده المدينه الاخرى نحو ١٠٩,٥ مليون جنيه تمثل مستحقات على بعض موردى الزراعات الآليه لعدم توريد أو كفاية توريدات البنجر مقابل السلف الممنوحه لهم مقابل شيكات بنكية مصحوبه بصحة توقيع وهو الأمر الذى لايُعد ضماناً كافياً بديلاً عن خطابات الضمان أو شيك مقبول الدفع ولم يتم ادراج غرامات لبعضهم عن عدم توريد الكميات المتفق عليها نذكر منها :-

- مبلغ ١,٣٦٣ مليون جنيه قيمة التقاوى والمبيدات المنصرفه للمورد شركة المهندس مقابل الحصول على كمية ٥٠٠٠ طن بنجر ناتج زراعه ٢٠٠ فدان لم يتم توريدهم طبقا لبنود التعاقد المبرمه ولم يتم ادراج قيمة التعويض الإتفاقى الذى يقدر بنحو٥ مليون جنيه .
- مبلغ ٤١,٢٧٨مليون جنيه قيمة مستحقات الشركه طرف المورد اجرى مصر منها مبلغ ٣٤,٥ مليون جنيه باقى الغرامه المستحقه عليه طبقا للتعاقد ولم تتضمن المطالبه المرسله للمورد نحو ٦,٧٢١ مليون جنيه قيمة ماتبقى من السلف المنصرفه له بالزياده ومقيده بحسابات الشركة .
- مبلغ ٦٢,٥٣٠ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركه طرف المورد بروجكت لم يقم بسدادها عن توريدات البنجر طبقا لبنود التعاقد ولم تتضمن المطالبه نحو ٢٢,٥ مليون جنيه باقى الغرامه المستحقه على المورد لعدم استكمال توريداته.
- مبلغ ٤,٣٧٤ مليون جنيه قيمة المستحق على المورد سعد فاروق عباره عن نحو ٣,١٩٧ مليون جنيه قيمة التقاوى والمبيدات المنصرفه له ونحو ١,١٧٧ مليون جنيه فرق توريدات عن سلف ممنوحه له بنحو ١٢ مليون جنيه ولم يتم ادراج قيمة التعويض الإتفاقى الذى يقدر بنحو٦,٧٢١ مليون جنيه .

يتعين مطالبة الموردين السالف ذكرهم بمستحقات الشركه طرفهم وتطبيق الغرامات المستحقه عليهم واتخاذ الاجراءات القانونيه حيال ذلك مع تكوين المخصصات اللازمه

رد الشركة :- تمت مطالبة جميع الموردين السالف ذكرهم بمستحقات الشركة طرفهم طبقاً للعقود المبرمه معهم وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية كالآتى :-

١-شركة بروجكت : مديونية شركة بروجكت طبقا لبنود العقد ٤٥,٩ مليون جنيه وتم منازعتهم بقيمة المبيدات التى تم صرفها ولم تؤتى ثمارها وعمالة الحشائش وقدرها ٢٦,٩ مليون جنيه حيث ان تقارير الشئون الزراعية أفادت بوجود حشائش كثيفة عند الحصاد ليصبح المستحق على شركة بروجكت ٦٢,٥ مليون جنيه (بعد خصم تأمين السلف المحتجز لدينا) وتم الاتفاق على تسوية هذا الدين بحصول الشركة على مبلغ ٥٣ مليون جنيه بخلاف ٤,٨ مليون جنيه غرامة تأخير سداد وإعفاء المورد من المبلغ المتبقى من الدين وقدرة ٩,٥ مليون فى حالة الإلتزام بسداد اقساط المديونية فى المواعيد المقرره طبقا لعقد الاتفاق المبرم معهم..)..وقام المورد بسداد أول قسط نقدى بقيمة ١٢,٨ مليون جنيه وكذلك القسط الثانى بقيمة ٧,٢ مليون جنيه قيمة بذور بنجر(عينى وتم تسليمها للمصنع) بنسبة ٣٢% من قيمة المديونية ويوجد لدى الشركة شيكات بصحة توقيع بباقى المديونية . وهذه التسوية توصلت لها الشركة بعد عدة مفاوضات لتحصيل قيمة المديونيه تجنبا لطول فترة إجراءات التقاضى والتى من الممكن ان تصل لسنوات والاستفادة من تثبيت أسعار تقاوى البنجر المورد عام ٢٠٢٦ بقيمة ٢٠,٢ مليون جنيها.

٢- سعد فاروق :- تم عمل عقد تسوية المديونية وتم سداد أول قسط بمبلغ واحد مليون جنيه ومتبقى مبلغ ٣,٣٧٤ مليون جنيه سيتم السداد خلال عام ٢٠٢٦ بخلاف ٣٠٠ ألف جنيه فوائد تأخر السداد ويوجد لدى الشركة شيكات بصحة توقيع بباقى المديونية

٣-أجرى مصر وشركة المهندس (طه سليمان) :- تم إتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل مستحقات الشركة ورصيد مخصص المطالبات البالغ ١٠٧ مليون جنيه يكفى لمقابلة أى مبالغ متنازع عليها

٥/٦- إجراء مقاصة بين الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة البالغة نحو ١,٩٥٤ مليون جنيه وإظهار الصافي بالأرصدة المدينة الأخرى بنحو ١٥,١٣١ مليون جنيه بالمخالفة للفقرة ٣٢ من معيار المحاسبة المصري رقم " ١ " عرض القوائم المالية.

يتعين عدم إجراء مقاصة بين الأرصدة المدينة والدائنة.

رد الشركة :- يوجد بحسابات البنجر بيانات تفصيلية بالارصدة المدينة والدائنة طبقا لكل مورد على حدى وطبيعة المديونية وجارى الدراسة.

٦/٦- نحو ٧,٣٠٧ مليون جنيه تمثل ضريبة مبيعات سلع راسماليه وضرائب دمغه نسبيه متنازع عليها ومحاله لجهات قضائيه منذ عدة اعوام ولم يتم حسم النزاع حتى تاريخه
يتعين متابعة تلك القضايا وموافاتنا بالموقف النهائى وما لذلك من اثر على صحة الرصيد

رد الشركة : جارى متابعة القضايا وسيتم اخطاركم بموقف تلك القضايا بمجرد البت فيها

٧/٦ - نحو ٢٧٣,٣ مليون جنيه قيمة نصيب الشركه في الأرباح من الاستثمارات في شركة النوباريه والفيوم للسكر والتي تخص عام ٢٠٢٤ بخلاف مبلغ ١,٢٠٠ مليون جنيه قيمة الضريبهوالغرامه على شركة النوباريه نتيجة عدم سداد الضريبه عن عام ٢٠١٤.
يتعين سرعة تحصيل تلك المبالغ تنفيذا لاحكام الماده رقم ١٩٧ من القانون رقم١٥٩ لسنة ١٩٨١ لما لذلك من أثر على دعم السيوله بالشركة مع استمرار مطالبة شركة النوباريه بتقديم المستندات الداله على سداد مبلغ الضريبه لاعتمادها من مصلحة الضرائب.

رد الشركة :- تم مخاطبة الشركات لسرعة السداد وجارى المتابعة .

٨/٦- لم ترد شهادات بنحو ٣٣,٨٤٥ مليون جنيه تؤيد بعض المبالغ المخصومه تحت حساب ضريبة الخصم والاضافه حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث بلغ المقيد بالدفاتر نحو ٥١,١٤٠ مليون جنيه في حين بلغت قيمة الشهادات الوارده حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ١٧,٢٩٥ مليون جنيه
يتعين الحصول على الشهادات المؤيده لخصم هذا المبلغ طبقا للنظام المتبع بالمصلحه.

رد الشركة :- تم الحصول على شهادات بقيمة ١,٥ مليون جنيه خلال شهر فبراير ٢٠٢٦ وجارى استكمال باقى الشهادات كالمتبع سنويا

٩/٦- تضمنت الارصده المدينه مبلغ ٧٧٧ الف جنيه باسم مصلحة جمارك الاسكندريه فى حين ظهر بكشف الحساب الوارد من المصلحه نحو ٥٢٠ الف جنيه بفرق قدره ٢٥٧ اف جنيه يمثل فروق فحص عن سنوات سابقه لم يتم حسم الخلاف بشانهم
يتعين بحث اسباب الخلاف واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك

رد الشركة :- جارى البحث عن اسباب الخلاف وإثبات حق الشركة

٧- ظهر التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفتره بالسالب بنحو ٣٢٩ مليون جنيه ويرجع ذلك الى انخفاض النقديه بالبنوك والصندوق فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ حيث بلغت نحو ٢٢٩ مليون جنيه مقابل ٥٥٧,٦٩٦ مليون جنيه عن العام السابق وبإنخفاض قدره ٣٢٨,٧٣١ مليون جنيه وبنسبـــــة (-٥٩%)**وقد ساهم فى ذلك ما يلى :-**
١/٧- بيع عمله اجنبيه خلال الفتره من ٢٠٢٥/٣/٢٦حتى ٢٠٢٥/١٢/٢٨ بنحو ٣٧,٣٩٩ مليون دولار و ٥٠٠الف يورو بما يعادل ١,٨٨٩ مليار جنيه لاستخدامها فى النشاط الجارىنتيجه لعدم تسويق الانتاج التام للشركه وقد ترتب على ذلك انخفاض الفوائد الدائنه بنحو ٥٨ مليون جنيه عن العام السابق حيث بلغ هذا العام نحو ٣٦,٨ مليون جنيه مقابل ٩٥,٥ مليون جنيه .
٢/٧- بلغ المستخدم من التسهيلات الائتمانيه حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٨,٨٥٤ مليار جنيه سداد جزء من التسهيلات الائتمانيه المستخدمه بنحو ٣,٤٧٦ مليار جنيه وبنسبة ٣٩,٢ % تحملت الشركه فوائد تمويليههذا العام عن تلك التسهيلات نحو ٧٣٠,٩ مليون جنيه مقابل نحو ٣٠٩ مليون جنيه العام السابق بزياده نحو ٤٢٢مليون جنيه بنسبة زياده ١٣٦% .
يتعين الحد من استخدام التسهيلات الائتمانيه وتنشيط البيع والتحصيل واستثمارتلك الاموال لتعظيم ايرادات الشركه ونتائج اعمالها.

أ/ سيد صبرى

رد الشركة :- زيادة كميات السكر المعروض فى الأسواق نتيجة استيراد كميات كبيرة من السكر الخام تسبب فى انخفاض اسعار البيع عن التكلفة بفارق كبير وبطئ عملية البيع وعدم القدرة على تصريف المخزون بالرغم من لجوء الشركة للبيع بأسعار السوق السائدة ....وبالتالى اضطرار الشركة لإستخدام التسهيلات الإئتمانية لسداد إلتزامات الشركة خاصة أثناء الموسم وجارى العمل على تنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة وبالنسبة لبيع العملة فإن إستقرار وإنخفاض سعر الصرف فى حينه والعائد (الفائدة الدائنة) على رصيد العملة أقل بكثير من الفائدة المدين على رصيد التسهيلات

٨- تضمنت الاحتياطيات فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٤٨٠ مليون جنيه باسم احتياطى تجديدات منه نحو ٨٠ مليون جنيه تمثل قيمه احتياطى تجديدات مكون منذ عامى٢٠١١ ، ٢٠١٢ تم استخدامه فى الغرض المكون من اجله ولم يتم تسويته و نحو ٤٠٠ مليون جنيه مكونة عام ٢٠٢٣ لم تفصح الشركه عن الخطه الاستثماريه لها
يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية ما تم إستخدامه من الإحتياطيات وتحديد الغرض من الإحتياطي المكون عام ٢٠٢٣ .

رد الشركة :احتياطى التجديدات المكون لعمل إجراءات اعادة تأهيل وأعمال لصيانة جسيمة بالمصنع أهمها : تحويل فرن الجير من فحم الى غاز وجارى إعداد الخطة الاستثمارية ودراسة تسوية الاحتياطي المكون منذ عام ٢٠١١.

٩- ظهررصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٦,٦٢١ مليون جنيه مرحل منذ ٢٠٢٠/١٢/٣١ حيث لم يتأثر الحساب بحساب الضريبة المؤجلة عن الأعوام من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٥.
يتعين إعادة تقدير الأصول والالتزامات الضريبية مع مراعاة إجراء التسويات اللازمة.

رد الشركة :- جارى الإنتهاء من الدراسة وإثباتها فى الدفاتر خلال عام ٢٠٢٦

١٠- لم تقم الشركة بإعداد دراسة إكتوارية لتقدير قيمة مخصص نهاية الخدمة وبما يتفق والمعيار المحاسبي المصرى رقم (٣٨) والخاص بمزايا العاملين لمقابلة ما تتحمله الشركة من مكافأة زيادة عما يتحمله صندوق نهاية الخدمة حيث بلغ ما تم صرفه للعاملين خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٦٤,٣٢٣ مليون جنيه وتم تحميله على المصروفات
نوصى بإعداد دراسة إكتوارية لتقدير قيمة مخصص مكافأة نهاية الخدمة وبما يتفق والمعيار المحاسبي المصرى رقم (٣٨).

رد الشركة :- يتم الآن عمل دراسة اكتورية جديدة من مكتب استشارى وفى ضوء تلك الدراسة سيتم عمل مايلزم

١١- لم تفصح الشركة فى دراسة المخصصات عن تحليل المخصصات المكونه تقديرياً والبالغة نحو ٦٦ مليون جنيه عن مطالبات قد تنشأ مستقبلاً
يتعين موافاتنا بتحليل تلك المبالغ المكونه وإعادة النظر فى تكوين المخصص طبقاً لما ورد من مطالبات .

رد الشركة :-اجمالى مخصص المطالبات المكون والبالغ ١٠٧ مليون جنيه منهم ٦٦ مليون جنيه مكون لمواجهة أية مطالبات أخرى قد تنشأ والمبالغ المتنازع عليها مع موردى البنجر .

١٢- تضمنت الارصده الدائنه بنحو ٧٦٨,٩ الف جنيه حـ/ تجارب البنجر وفائض تدريب
يتعين اضافتها لحساب الايرادات الاخرى

رد الشركة :-سيتم تسوية المبلغ اضافة لحساب ايرادات الشركة خلال عام ٢٠٢٦

١٣- زيادة الإلتزامات المتداوله بنحو ٣,٨٩٤مليون جنيه عن ٢٠٢٤/١٢/٣١ فى ضوء نسبة سيولة سريعه بنحو ٣% مقابل ١٥,٨٥% العام السابق
يتعين العمل على زيادة السيوله بالشركة بما يمكنها من سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل

رد الشركة :- زيادة كميات السكر المعروض فى الأسواق نتيجة استيراد كميات كبيرة من السكر الخام تسبب فى انخفاض اسعار البيع عن التكلفة بفارق كبير وبطئ عملية البيع وعدم القدرة على تصريف المخزون بالرغم من لجوء الشركة للبيع بأسعار السوق السائدة ....وبالتالى اضطرار الشركة للتسهيلات الإئتمانية لسداد إلتزامات الشركة خاصة أثناء الموسم وجارى العمل على تنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة

١٤- تضمن رصيد دائنو التوزيعات نحو ٤٩٧,٦٩٣ مليون جنيه تمثل حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٢٤ لم يتم سدادها حتى تاريخه لضعف السيولة النقدية بالشركة ، في حين لم يتم مراعاة ظروف السيوله النقديه بالشركه عند سداد مستحقات اعضاء مجلس الاداره بنحو ٤٩,٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/١٢/٢٩ ماعدا رئيس المجلس دون مراعاة أحكام المواد ٤٣ ،٤٤ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ومع حلول أجل سداد الفوائدالمدينه لشهر ديسمبر والبالغه ٩٧,١٨٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ مما دفع الشركه للحصول على تسهيلات ائتمانيه اضافيه للسداد .
يتعين الالتزام بأحكام المواد ٤٣ ،٤٤ من القانون سالف الذكر وموافاتنا باسباب ذلك والحد من التسهيلات الإئتمانيه مع ضرورة توفير السيوله النقديه بالشركة لسداد التزماتها

رد الشركة :-المكافأة المنصرفة للسادة أعضاء مجلس الإدارة مكافأة تخص عام ٢٠٢٤ والصرف كان مؤجلاً بناءا على قرار الجمعية فى ١٠ / ٤ / ٢٠٢٥ .....وتم الموافقة على الصرف بموجب قرار الجمعية العامة المنعقدة فى ٢٠ / ١٢ / ٢٠٢٥ أما بالنسبة لأرباح المساهمين فقرار الجمعية بشأن الصرف أن يكون وفقا لتوافر السيولة

١٥- تضمنت المصروفات التسويقيه " مصروفات بيع وتوزيع " نحو ٦,١٢٢ مليون جنيه عباره عن حافز نولون لشركة البدر لكمية ١٥ الف طن نظير السداد خلال سبعة أيام من تاريخ الاسناد بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه ، نحو ٦٢٢ الف جنيه نولون نقل كمية ١٢,٤٤١ الف طن لشركة السكر مقابل المبادله معهم.
يتعين التصويب بتخفيض ايراد البيع بتلك القيمه

رد الشركة :- بالنسبة لشركة للبدر تم اصدار الفواتير بإجمالى سعر البيع وتم منح العميل حافز النولون بعد الإنتهاء من سداد كامل الكمية وسيتم مراعاة ذلك.... أما بالنسبة لشركة السكر فمبلغ ٦٢٢ ألف يمثل نولون نقل كمية ١٢,٤٤١ الف طن هى مصروفات تحملتها الشركة لإتمام بيع سكر المبادلة وفتح أسواق جديدة

١٦-تضمنت تعويضات وغرامات المصنع نحو ٧٩٢ الف جنيه قيمة صافى مبيدات مورده من شركة ايه اس انترناشيونال ومتنازع على تلك التوريدات مع شركة المدينه لانتاج التقاوى.
يتعين الغاء ما سبق حيث انه نزاع بين الموردين والاحتفاظ بهذا المبلغ لحين الفصل فى اية نزاعات بينهما.

رد الشركة :- هذه المبالغ غير متنازع عليها حيث يوجد مذكرة من الشئون القانونية بوجود اقرار بتنازل المورد عن تلك المبالغ .

١٧- لم تتاثر القوائم الماليه بالاتفاق المؤرخ فى ٢٠٢٥/١١/١٦ بشان عقد التشغيل للغير باعتماد نسبة الشوائب ٤,٤% طبقا لتشغيل شركة الدقهليه للسكر بدلا من ١٩,٠٧% طبقاً لما اظهرته يومية انتاج الشركه وكذا يومية انتاج التشغيل للغير والمستقله عن يومية انتاج الشركه والمخصص لها خط انتاج مستقل الصادر بشانها موافقة مجلس الاداره رقم ١/٩ بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٨ والذى ترتب عليه ما يلى :-

- يستحق للعميل كمية ٢٨٠٥,٨٥ طن سكر تم تقييمهم بسعر ٢٥ الف جنيه للطن بنحو ٧٠,١٤٦ مليون جنيه نتيجة زيادة كمية بنجر التصنيع ٣٦٦١٤ طن بنحو ٥٢,٣٥٨ مليون جنيه لانخفاض الشوائب.
يستحق للعميل كمية ٦٨٩,٨٩ طن مولاس لم يتم اثباته كبضاعة امانه خصما من رصيد الشركه
تستحق شركة الدلتا للسكر كمية ٢٢١٨ طن علف قام العميل باستلامهم بالزياده تم تقييمهم بنحو ٢١,٤٥٩ مليون جنيه.

يتعين التصويب مع ضرورة الافاده عن اسباب مخالفة شروط التعاقد البند الرابع عشر " حق المرور والمتابعة "فى ضوء عدم معقولية استخدام نسب استخلاص شركه شقيقه فى تقدير الكميات المنتجه فى ضوء اختلاف بيئة الإنتاج ومخاطبته بسرعة سحب الكميات المتبقيه من عملية التصنيع مع التفاوض معه على مصروفات تخزين وسداد تلك القيم.

رد الشركة :-إعترضت الشركة على التشكيك في نتائج معاملها وخاصة انه يوجد مندوب من طرف العميل بالمصنع لمتابعة توريداته من البنجر سواء عن عقد التوريد او عقد التصنيع للمتابعة ويتم اطلاعه على جميع النتائج وجرت عدة اجتماعات ومناقشات بين الشركة وبين العميل وطلب العميل اعمال نتائج شركة الدقهلية للسكروتم الاتفاق على ذلك بحضور الطرفين وذلك بعد التأكيد عليهم باخذ النسب كاملة (شوائب ونتائج) وان في هذه الحالة سيكون هناك مستحقات للشركة طرف العميل .

وبالنسبة لكمية ٢٢١٨ طن علف المحتسبة في حالة تطبيق نتائج شركة الدقهلية للسكر سيتم خصمها من العميل في حالة الوصول الى إتفاق نهائي ونكرر أن في جميع حالات تطبيق نتائج شركة الدقهلية فإن الشركة سيكون لها مستحقات طرف العميل وحتى الآن لم يتم التوصل الى تسوية نهائية

١٨- بلغت صافى التدفقات النقديه من انشطة التشغيل بالسالب بنحو ٥,٠٥٥ مليار جنيه ويرجع ذلك الى الزياده فى المخزون بنحو ٢,٨٧٩ مليار جنيه والذى يرجع بصفه اساسيه الى عدم المقدره على تصريف المخزون بالبيع بسعر يحقق العائد من التكلفه ، انخفاض الالتزامات على الشركه بنحو ٢مليار جنيه كما ظهرت صافى التدفقات النقديه من انشطة التمويل بالموجب بنحو ٤,٧٩٥ مليار جنيه كما ظهر التغير فىالنقديه وما فى حكمها خلال الفتره بالسالب بنحو ٣٢٩ مليون جنيه مما يعكس ضعف قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقديه كافيه للحفاظ على القدره التشغيليه للمنشأه دون اللجوء الى مصادر تمويل خارجيه .

رد الشركة :- انخفضت مبيعات السكرخلال هذا العام (وعدم القدرة على تصريف المخزون) بسبب الانخفاض المستمر فى الاسعار العالميه للسكر منذ بداية العام وحتى تاريخه بصوره تدريجيه وكبيره حيث حقق السكر اقل سعر عالميا خلال ٥ سنوات – مع دخول كميات كبيره من السكر الخام الى البلاد بأسعار منخفضه تم تكريرها وعرضها للبيع بأسعار متدنيه – مع منافسه غير متكافئه مع شركتنا لارتفاع تكلفة انتاج طن السكر الأبيض من البنجر مقارنه بالسكر المستورد - وتركز ضعف المبيعات بصوره كبيره خلال شهور (يونيو – يوليو – أغسطس)لانخفاض السعر العالمى مع زيادة المعروض من الشركات المنافسه

مع ارتفاع تكلفة السكر المنتج محليا نتيجة ارتفاع اسعار المادة الخام (بنجرآلى وتقليدى) بخلاف مستلزمات الإنتاج الأخرى كل هذا أدى الى زيادة السحب على المكشوف لسداد الإلتزامات التى على الشركة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

١- عدم إجراء رفع مساحي للأراضي المملوكة للشركة والبالغ مساحتها ٨٨٤ فدان و١٥ قيراط و١٦ سهم.
نوصي بإجراء رفع مساحي للأراضي المملوكة للشركة وحصر أية فروق أو تعديات وإتخاذ اللازم بشأنها.

رد الشركة :- يوجد شهادة بعدم وجود اى تصرفات على اراضى الشركة والمساحة مطابقة وجميع الاراضى مملوكة للشركة (الشهادات السلبية المثبتة فى الشهر العقارى) ويتم تشكيل لجنة سنويا للتأكد من عدم وجود اى تعديات على ارض الشركة .

٢- عدم إستغلال وحدتي تكرير السكر وماكينة المكعبات البالغ تكلفتهما التاريخية نحو ١١,٦ مليون جنيه و٥,٧ مليون جنيه على الترتيب ، وكذا وحدة تجفيف وفصل أتربة بمخزن مرتجعات الاصول " بدون قيمة " وردت ضمن تركيبات المصنع عام ١٩٨٠، كما تضمن مخزن المشروعات وحدة محمص مراجل تم توريدها عام ٢٠١٢ بتكلفة تبلغ نحو ٢,١٤٦ مليون جنيه ولم يتم إستخدامه حتى تاريخه.

يتعين بحث الاستفادة من تلك الوحدات والاستغلال الأمثل لها.

رد الشركة :-يتم استخدام وحدتى التكرير فى حالة تكرير السكر الخام بعد إنتهاء موسم انتاج السكر من البنجر كتشغيل منفصل أما وحدة فصل الاتربة جارى دراسة امكانية استغلالها مع الشركات المتخصصة فى مجال التبريد اما ماكينة المكعبات فيتم تشغيلها وفقا لاحتياجات السوق حيث تم إنتاج ١٩ طن خلال عام ٢٠٢٥ ومحمص المراجل هو موجود كاحتياطى وكقطعة غيار ضرورية تحسبا لاى عطل بالمراجل ..

٣-عدم التأمين على بعض الأصول الثابتة مثل : مباني المركز الرئيسي ومباني المدينة السكنية وأثاث المصنع البالغ إجمالي تكلفتها نحو ٤٧ مليون جنيه .

نوصي بدراسة التأمين على تلك الأصول.

رد الشركة :- يتم التأمين على المباني التي تحتوى على المعدات والالات المعرضة لخطر الانفجار ويتم التامين على جميع اجهزة الحاسب الالى بالمصنع والمركز ويوجد ادارة بالمصنع والمركز تخص الحماية والسلامة المهنية ويتم إتباع تعليماتها

٤-تضمنت المشروعات تحت التنفيذ أعمال تنفيذ منظومة إنذار وإطفاء الحريق بالمصنع لم يتم الإنتهاء منها والبالغ رصيدها بالمشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٨,٢٤٠ مليون جنيه رغم إنتهاء تراخيص المصنع في ٢٠٢١ ومنح الشركة تصاريح مؤقتة حتى إنتهاء تلك الأعمال ، وقد تبين تجاوز القيمه الفعليه لاعمال تنفيذ شبكة انذار واطفاء الحريق حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ للقيمه التعاقديه بنحو ١٨,٠٤١ مليون جنيه بنسبة ٦٨,٦% عباره عن ١٠,٤٤٤ مليون جنيه تم صرفها بالفعل ومبلغ ٧,٥٩٧ مليون جنيه اعمال اضافيه بناء على ملاحظات الحمايه المدنيه بموجب امر اسناد رقم ٢٠٢٥/٦٩٩ بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٧ لمقاول المشروع "شركة فالكون لانظمةالطاقه" لجنة بت ٧٣٩ بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢ مدة التنفيذ أربعة أشهر ومما جدير بالذكر أن شبكة الإنذار بالمكاتب الإداريه وبعض المخازن (مواد ومهمات والتقاوى) تعتمد على الإنذار الصوتى فقد دون التدخل بالإطفاء المائى أو الرغوى .

يتعين بحث ودراسة أسباب التجاوز القيمى خاصه مع انتهاء تراخيص المصنع منذ عام ٢٠٢١ وحصول الشركه على تصاريح مؤقته لتسيير اعمالها .

رد الشركة :- صدر أمر التوريد للشركة المنفذة (شركة فالكون) فى ٣٠-١٠-٢٠٢٣ بعد التعاقد مع استشارى للمشروع وطرح المناقصة الخاصة بتنفيذ الأعمال واختيار العروض المطابقة من الناحية الفنية والاقل سعرا مع سابقة الخبرة حيث تم البدء فى الأعمال ونظرا لتداخل اعمال التنفيذ مع موسم التشغيل ٢٠٢٤ تم ايقاف العمل فى مناطق التداخل حت انتهاء الموسم فى شهر ٨ / ٢٠٢٤ وتم البدء فى استكمال الأعمال فى مناطق التداخل بعد نهاية الموسم وتم الإنتهاء من التركيبات فى شهر ١ / ٢٠٢٥ وبعد زيارة ادارة الحماية المدنية تم موافاتنا بنتيجة الزيارة فى شهر ٥ / ٢٠٢٥ والذى تتضمن بعض الملاحظات الواجب تلافيها وتم رفع بنود الملاحظات فى مناقصة وتم اسناد ها لشركة فالكون بأمر اسناد رقم ٦٩٩ /٢٠٢٥

٥- نحو مبلغ ١٣,٥٩٦ مليون جنيه قيمة تكلفة أعمال الصيانة الجسيمة لجهاز الإنتشار الأفقي حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ (منه ٤,٥١١مليون جنيه مبالغ منصرفه لشركة السامريه المنفذه للمشروع والباقى جزء من قيمة الصاج الإستانلس المنصرفه من مخازن الشركة) المدة المتفق عليها لنهو الأعمال ٢٠٢٦/٢/١٦ الإ أنه فى ٢٠٢٥/١٠/١٧ تم تحرير محضر إستلام الأعمال بإجمالي قيمة أعمال تبلغ نحو ٧,٢٤٠ مليون جنيه وبنسبة تنفيذ ٦٢ % من الأعمال المتعاقد عليها وتأجيل إستكمال الأعمال للعام القادم نتيجة بداية موسم الإنتاج في ٢٠٢٥/٢/١٦ (تاريخ بدء سحب البنجر) مما ترتب عليه تشغيل جهاز الإنتشار دون الإنتهاء من أعمال الصيانة مما قد يؤثر على العملية الإنتاجية ، فضلاً عن تجميد إستثمارات بنحو ٥.٨ مليون جنيه قيمة الصاج الذي تم شراؤه ولم يتم الإنتهاء من تركيبه إستثمارفى أموال معطله.

يتعين بحث ودراسة أسباب التأجيل في التنفيذ والإستفادة من الأعمال وأثر ذلك على العملية الإنتاجيةوالإفاده.

رد الشركة :-تم تأجيل باقى الأعمال الأعمال الخاصة بتأهيل جهاز الانتشار RT٤ لموسم صيانة العام ٢٠٢٦ / ٢٠٢٧ نظرا للآتى :-

كثرة توقف الأعمال فى فك وتركيب بدن الجهاز من بداية استلام الموقع على فترات متفاوتة نظرا لدخول موسم العصير ٢٠٢٦ وعدم إمكانية العمل فى صيانة الجهاز أثناء الموسم وتم تنفيذ ٦٠% من الأعمال وتم إستلامها إبتدائيا فى ٢٥ / ٢ / ٢٠٢٦ وسيتم إستكمال النسبة المتبقية خلال موسم صيانة العام القادم بإذن الله

٦ - نحو مبلغ ٢,٠٤٨ مليون جنيه قيمة توريد ألواح صاج لتصنيع شبك غسالة البنجر موجوده بالمخازن منذ نوفمبر ٢٠٢٤ لم يقم المورد حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بالتصنيع وقام بعمل إصلاح وتأهيل للجزء التالف في شبكة البدن.
يتعين الإفادة عن جدوى أعمال التصنيع من عدمه وتحمل تكلفة إستثمارية قدرها ٢,٠٤٨ مليون جنيه فى ضوء إمكانية عمل إصلاح وتأهيل للجزء التالف من شبكة البدن .

رد الشركة :-حيث أن الصاج الخاص بتصنيع الشبك بغسالة البنجر ذو مواصفات خاصة وغير متوفرة وقطعة غيار استراتيجية ووجودها بالمخازن كتأمين لغسالة البنجر فى حالة حدوث تاكل للشبكة الموجودة كما أنه تم اصلاح وتاهيل الشبكة الحالية للإستفادة منها أقصى إستفادة ممكنة .

٧- تضمنت محاضر الجرد كميه ٢٦١٠٦,٧٥ طن سكر ابيض زنة ٥٠ كيلو انتاج مايو ، يونيو ٢٠٢٤ لم يتم شحنها تخص عقد الشركة القابضة للصناعات الغذائية لم يتبقى على صلاحيتها سوى عام ونصف في حين يتم الصرف للعميل المذكور من انتاج ٢٠٢٥
نوصي بتسليم العميل المذكور الإنتاج المتعاقد عليه (٢٠٢٤) والذى لم يقم بإستلامه حتى لايتم إعادة تدوير تلك الكميات وتحمل الشركة لمزيد من الأعباء.

رد الشركة :- يتم الشحن للشركة القابضة للصناعات الغذائية من إنتاج عام٢٠٢٤ وأصبح الرصيد بيومية ١٢ / ٣ / ٢٠٢٦ كمية ١٦٨٦٠ طن سكر فقط

٨- أرتفاع تكلفة الإنتاج هذا العام بنحو بنسبة ١٦,٤% بسبب ارتفاع تكلفة توريد البنجر من الزراعات التقليدية بنسبة ٢٩,٥% عن العام السابق بسبب زيادة كمية تقاوى الترقيع المنصرفه للمزارعين بصفه أساسية بنحو ٢٠ طن بنسبة ١٤٠,٦%ومن الزراعة الألية بنسبة ٢٨,٨% وعلى الرغم من ذلك إرتفعت تكلفة انتاج الزراعه الاليه بنسبة ٥٣,٥% عن الزراعه التقليديه حيث بلغت ٤٠,٦٩ الف جنيه للطن في الزراعه الاليه مقابل ٢٦,٥الف جنيه فالزراعه التقليديه ولإرتفاع معامل التحويل حيث بلغ في الزراعه الاليه ٩,٥ طن بنجر لكل طن سكر مقابل ٧,١٢ طن بنجر لكل طن سكر من الزراعه التقليديه

يتصل بذلك

إرتفاع دعم الزراعه الاليه والتى تتحمله الشركه البالغ فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٣٤٩,١٨٨ مليون جنيه لمساحه ٢٤٥٠٧,١فدان بمتوسط ١٤,٢٤٨ ألف جنيه للفدان مقابل نحو ٢٩٤,٥٨٥ مليون جنيه للزراعه التقليديه لمساحة ٩٩٢٤٤,١٧ فدان بمتوسط ٢٩٦٨,٢٨ جنيه للفدان في ضوء ارتفاع تكلفة توريد بنجرالزراعات الاليه بدون شوائب حيث بلغ متوسط التكلفة ٤١٥٠ جنيه مقابل ٢٩٠٤ جنيه للزراعه التقليديه بنسبة زياده قدرها ٤٣%
يتعين بحث جدوى الإستمرارفى تلك الأنواع من الزراعات أو إعادة دراسة تكلفة تلك الزراعات .

رد الشركة :- سعت الشركة فى موسم ٢٠٢٥ للتوسع فى الزراعات التقليديةعن الزراعات الآلية للأسباب عاليه حيث الانخفاض الكبير فى تكلفتها مقارنة بتكلفة الزراعات الآلية .

٩- وجود بعض أوجه القصور الذى شاب التعاقد مع المورد شركة بروجيكت المتطورة عن عقد المشاركة مع الشركة على زراعة مساحة ٤٧٢٥ فدان المؤجرة بمنطقة جنة مصر في الترسيه وحساب خسارة العقد والذى نتج عنه مديونيه على المورد بنحو ٦٢,٥٣٠ مليون جنيه كالأتى :-

أ- إختيار عرض المورد من ٣ عروض تلقتها الشركة من عدد ٣ شركات تابعة لنفس المورد فضلاً عن ماشاب عملية شراء تقاوى الترقيع من المكتب الدولى للتجارة والزراعة (تابع أيضاً لبروجكت) وقيامه بممارسه عرض الأسعار وتوقيعه عليه ووالتى اسفرت عن بيع التقاوى بمبلغ ١٠,٧ألف جنيه للوحده مقابل ٦,٣٨٠ الآف جنيه للوحده والموردة من وزارة الزراعة بنسبة زياده ٥٧%.

ب- منح المورد سعر لتوريد البنجر ـ والذي يخصم من السلف المنصرفه تحت حساب المشروع ـ بقيمة تزيد بنحو ١٠٠ جنيه من سعر موردي بنجر الزراعات الآلية بإجمالى ١١,٤٥٢ مليون جنيه ربح إضافى للمورد.

ج- تحمل الشركة قيمة المبيدات ومصروفات الميكنة والزراعة والحصاد والتي بلغ إجماليها نحو ١٠٥ مليون جنيه رغم سداد الشركة لسلفة للمورد بلغت نحو ٨٩,٣٠٤ مليون جنيه .

د- النص في العقد على تحمل طرفي التعاقد قيمة العجز في الإنتاج مناصفة بخلاف ما تم مع المورد المماثل ـ شركة أجري مصر والذي تم تحميله بإجمالي قيمة العجز البالغ نحو ٣٩ مليون جنيه ـ رغم تحمل الشركة سداد المصروفات الخاصة بالزراعة

ه- هذا ويتصل بما سبق قيام الشركة باعتبار قيمة عجز الإنتاج التي يتحملها المورد البالغة نحو ٢٢ مليون جنيه من ضمن رصيد خسارة المشروع ولم تقم بتعليتها لحساب مديونية المورد .

و- بلغت مصروفات العقد التي إلتزمت الشركة بسدادها حتى نهاية التوريد نحو ٤٣٥ مليون جنيه تم تمويلها بتسهيلات تحملت عنها الشركة فوائد تمويليه بنحو ٣٣,٣ مليون جنية دون تحميل المورد أية أعباء .

يتعين المسائله تجاه تلك التجاوزات .

رد الشركة :- بالنسبة للبنود (أ- ب-ج) جارى التحقيق

بالنسبة للبند(د –ه-و) تم الإلتزام بتطبيق بنود العقد وتم عمل مطالبة لسداد مبلغ ٦٢,٥ مليون تتضمن مبلغ ٣,٣ مليون جنيه قيمة الفوائد التمويلية المستحقة على شركة بروجكت (فى حدود عجز التوريد)

١٠-حققت الشركة هذا العام صافى خساره بلغت نحو ٥٢٦.١٢٧ مليون جنيه مقابل صافى ربح نحو ١,٢٦٢مليون جنيه العام السابق ويرجع ذلك إلى تحقيق مجمل خسائر لمبيعات الشركه من (السكر – العلف –المولاس) عام ٢٠٢٥ إلى نحو ٢١,٦٠٨ مليون جنيه بالسالب بنسبة مقابل مجمل ربح بنحو ١,١٩٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٤ بانخفاض قدره ١.٢١٤ مليار جنيه الذى يرجع بصفه اساسيه الى زيادة تكلفة المبيعات الناتج من تقييم المخزون بسعر البيع بالاضافه الى ارتفاع تكلفة الانتاج خلال العام بنسبة ١٦,٤%وإنخفاض متوسط سعر البيع بمبلغ ٣١٦٩جنيه بنسة ١٠,٧%

يتعين العمل على تعظيم إيرادات الشركة والحد من تلك الخسائر

رد الشركة :- زيادة السكر المعروض فى الأسواق نتيجة استيراد كميات كبيرة من السكر الخام تسبب فى انخفاض اسعار البيع وبطئ عملية البيع وبالتالى زيادة التسهيلات الإئتمانية لسداد إلتزامات الشركة خاصة أثناء الموسم وجارى العمل على تنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة

١١- إنخفاض كمية مبيعات المولاس خلال عام٢٠٢٥ بنسبة ٥,٣% عن الفتره المماثله حيث بلغت نحو ١٤١,٨٣٣ ألف طن مقابل ١٤٩,٧٣٠ ألف طن عن الفتره المماثلة على الرغم من زيادة كمية الإنتاج خلال العام والبالغ نحو ١٣٦,١٥٥ ألف طن مقابل ١١٥,٨٤٠ عن الفتره المماثلة وكذا إنخفاض كمية مبيعات السكر بنحو ١٥,٣ ألف طن بنسبة ٩,٦ %من انتاج العام ورصيد أول المدة حيث بغ نحو ١٤٣,٤ ألف طن مقابل نحو ١٥٨,٧ ألف طن فضلا عن وجود بعض اوجه القصورفى إجراءات بيع السكر التى أثرت بالسلب على كمية وسعر البيع حيث تلاحظ مايلى :-

- عدم إلتزام الشركة بأحكام الفقرة الأول من المادة (٢٨) من اللائحة المالية للشركة والتي تنص على " ... الأصل أن يتم بيع منتجات الشركة عن طريق المزايدات العامة أو المحدودة ." وإعتماد الشركة في بيع السكر على تلقي العروض من العملاء .
- عدم الحصول على تأمين أو ضمانات من العملاء أو توقيع عقود تضمن إلتزام العميل بالتنفيذ مما ترتب عليه تراجع العملاء عن تنفيذ بعض عمليات البيع ورد الشركة نحو مليون جنيه للعملاء وقيام الشركة في بعض الأحيان لتخفيض أسعار البيع للعملاء أكثر من مرة مما افقد الشركة نحو ٨٥٠ مليون جنيه .
- عدم تمكن الشركة من تسويق الكمية المتاحة للبيع في فترة إرتفاع السعر من بداية العام حتى ٢٠٢٥/٤ بسعر ٢٩١٠٠ جنيه للطن وذلك لإستخدام نظام الحصص الشهرية حيث بلغت الكمية المباعة حتى ذلك التاريخ نحو ٧٩٣٠٩ طن بنسبة ٣٦ % فقط من الكمية المتاحة للبيع البالغة حتى ذلك التاريخ نحو ٢٢٠٣٩٨ طن .
- لم يتم تنفيذ عمليات بيع بكميات كبيره خلال أشهر ٦ ،٧ ، ٨ /٢٠٢٥ رغم اتجاه الأسعار التنازلى

- الإعتماد في عملية البيع على العملاء بمحافظتي القاهرة والجيزة فقط حيث بلغت كمية المبيعات لهؤلاء العملاء نحو ٩٠ % من إجمالي الكميات المباعة .
- بيع نحو ٥٠ % من كمية المبيعات لعميلين فقط مما يشير إلى إستمرار الشركة في الإعتماد في مبيعاتها على التعامل مع كبار تجار الجملة بناء على عروضهم ممايزيد من فرصهم الإحتكارية للمنتج.
- إلغاء مزايده علنية بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٩ لبيع كمية ٦٠ ألف طن سكر جلسة فتح المظاريف بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٣ بسبب بيع عدد ٣ كراسات شروط فقط على الرغم من كونهم من كبار عملاء السوق ورغم تبقي نحو ٥ أيام على تاريخ فتح المظاريف .
- عدم تمكن الشركة من تصريف نحو ٢٤٩٢٢٧ طن بنسبة ٧٢,٨ % من كمية إنتاج عام ٢٠٢٥ والبالغ نحو ٣٤٢٤٠٠ طن.

نوصى بتلافى أوجه القصور السابقه وتنشيط البيع والتحصيل ودراسة سياسات البيع وتطويرها ما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .

رد الشركة :-تم بيع مولاس البنجر المنتج هذا العام بالكامل فيما عدا كمية ٢٣٩٧ طن منها ١٢٩٠ طن مباعة وتحت الشحن وبالنسبة لسنة المقارنة كانت تتضمن كمية ٤٥٤٦٥ طن تم تحصيل قيمتها خلال عام ٢٠٢٣ وتم شحنها وادراجها ضمن المبيعات خلال عام ٢٠٢٤

،، المادة ٣٢ من اللأئحة المالية تنص على " يتم بيع السكر من خلال لجنة المبيعات المشكلة من مجلس الإدارة ٠٠٠٠٠٠٠" وزيادة كميات السكر المعروض فى الأسواق نتيجة استيراد كميات كبيرة من السكر الخام منذ بداية العام تسبب فى انخفاض اسعار البيع وبطئ عملية البيع والتعامل مع كبار تجار الجملة هو اجراء متبع فى الشركة وفى جميع الشركات الشقيقة وغير متبع بالشركة أو الشركات الشقيقة اجراء مزايدات فى بيع منتج السكر وبالرغم من ذلك قامت الشركة بطرح مزايدة لبيع السكر على أمل اشتراك أكبر عد ممكن من العملاء للشراء وعلى الرغم من التواصل المباشر مع كبار العملاء وحثهم على الإشتراك بالمزايدة لإتاحة الفرصة لشركتنا للحصول على أفضل الأسعار إلا أنه لم يتقدم سوى ثلاثة شركات فقط ولم تبدى أى شركات أخرى نية للإشتراك فى المزايدة وعليه تم االغائها قبل موعدها بوقت كاف٠وبالنسبة لمطالبة العملاء بأى تأمين نهائي او ابتدائي

وتذبذب الأسعار بشكل كبير وزيادة كميات السكر المعروضة بالسوق المحلى أدى الى صعوبة مطالبة العملاء بضمان أو تأمين نهائى لجدية التنفيذ ويتم سداد القيمة مقدماً قبل الشحن والعبره في البيع وإستكمال تنفيذ الكميات المطلوبة هو ملائمة السعر وعدم وجود أسعار منافسه وأسعار أقل .

١٢ -تضمنت المصروفات الإدارية والعمومية بالمركز الرئيسي في ٢٠٢٥/١٠/٣١ نحو ٨٣٧ ألف جنيه قيمة بدلات إنتقال للسيد / رئيس مجلس الإدارة والسيد / العضو المنتدب للشركة عن الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/١٠/٣١ على الرغم من تخصيص سيارة لكل منهما.

يتعين إسترداد ما تم صرفه وفقاً لفتاوى مجلس الدولة في هذا الشأن.

رد الشركة :- شركه الدلتا للسكر شركة مساهمة مصرية تأسست وفقاً لأحكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحره الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ وتعديلاته وقانون الشركات المساهمة رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته وبالتالى لا يسرى عليها ما جاء بفتاوى مجلس الدوله الصادره فى هذا الشأن لعدة اسباب منها

*** أن فتاوى قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدوله تصدر طبقاً للحالة أو المشكله المعروضه عليها من كل شركة على حدا وفى ضوء المستندات الخاصه بالشركه والمشكله المعروضه ومن ثم لا يصلح الإعتماد على فتوى صادره فى مشكله تخص شركه مغايره لاختلاف الأساس القانونى لشكل كل شركه من حيث التأسيس والقرارات الصادره فى المشكله المعروضه .**

*** الفتاوى الصادره من قسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدوله فى هذا الشأن إنما تخص الشركات الخاضعه لاحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنه ١٩٩١ بإصدار قانون شركات القطاع الاعمال العام أو الشركات المساهمه التابعه لها والمقصود**

بالشركات التابعه أن المساهم المسيطر عليها هى الشركه القابضه وذلك بإمتلاك الأخيره رأسمالها كله أو بعضه بما لا يقل عن ٥١% وشركة الدلتا للسكر ليست من الشركات التابعه قانوناً ولا ينال من ذلك أن المساهم المسيطر بشركة الدلتا للسكر (شركة السكر والصناعات التكامليه المصريه) وهى من الشركات التابعه للشركه القابضه للصناعات الغذائيه لإختلاف الأساس القانونى من حيث قوانين التأسيس والغرض من التأسيس .

* وطبقاً لنظام الشركه والقوانين التى تأسست فى ظلها (قانون إستثمار المال العربى والأجنبى وقانون الشركات) تكون الجهه الإداريه المسئوله عن التفتيش والمتابعه والفتوى حال وجود مشكلة ما تتعلق بتطبيق القانون او صحة الإجراءات والموافقات تكون الجهه الإداريه التابعة لها الشركه وهى الهيئه العامه للإستثمار كالوارد بالمواد ١٥٥، ١٥٦ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسـ١٩٨١والماده ٣٠٠ من اللائحه التنفيذيه لذلك القانون .

هذا فضلا عن قيام الاداره القانونيه بالهيئه العامه للاستثمار بمراجعه جميع محاضر مجلس الاداره والجمعيات العامه عند توثيق تلك المحاضر بالهيئه وابداء ملاحظتها على القرارات الوارده بهما ورفض توثيقهما فى حال وجود اى مخالفات بتلك المحاضر .

*وقد نصت الفقره الثانيه من الماده ٨٨ من القانون ١٥٩ لسـ١٩٨١ على أن " ٠٠٠٠٠٠وتحدد الجمعيه العامه الرواتب المقطوعه وبدلات الحضور والمزايا الأخرى المقرره لاعضاء المجلس واستثناء من ذلك يكون تحديد مكافاه ومرتبات وبدلات العضو المنتدب بقرار من مجلس الاداره"

وبناءا عليه وبجلسه ٢٠٢٥/٤/٢٨ القرار (١/٣) وافق مجلس الاداره بالاجماع على راتب السيد المهندس العضو المنتدب التنفيذى بالاضافه الى المزايا العينيه الاخرى

*كما نصت الماده ٢١٦ من اللائحه التنفيذيه للقانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ (قانون الشركات المساهمه) على أن٠٠٠٠٠٠ ،وتنظر الجمعيه فى اجتماعها السنوى على الأخص المسائل الاتيه :

١-٠٠٠٠٠٠

٢-٠٠٠٠٠٠

٣-٠٠٠٠٠٠

٤-٠٠٠٠٠٠

٥- تحديد مكافاه وبدلات أعضاء مجلس الاداره

كما نصت الماده ٢٢٠ من تلك اللائحه على أنه " يضع مجلس الاداره او الشريك او الشركاء المديرون – بحسب الأحوال- سنويا تحت تصرف المساهمين وقبل انعقاد الجمعيه العامه التى تدعى للنظر فى تقرير مجلس الاداره بثلاثه أيام على الأقل وبمقر الشركه كشفا تفصيليا يتضمن البيانات الاتيه :-

١- جميع المبالغ التى حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركه و كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الأحوال فى السنه الماليه أيا كانت صورته سواء كان مكافأه او مرتب او اتعاب او بدلات بانوعها المختلفه او ما قبضه أى منهم على سبيل العموله او مقابل عمل او استشاره اداها للشركه مع بيان تفصيلات كل مبلغ .

٢- المزايا العينيه التى يتمتع بها رئيس مجلس اداره الشركه وكل عضو من أعضاء مجلس الاداره او الشريك او الشركاء المديرون بحسب الأحوال فى السنه الماليه كالسيارات و المسكن المجانى وما الى ذلك

من جماع ما تقدم وفى ضوء قرار الجمعية العامه للشركه بتاريخ ١٠ / ٤ / ٢٠٢٥ بالموافقه على صرف بدل حضور وإنتقالات للساده أعضاء المجلس ومن ضمنهم السيد رئيس مجلس الإداره وكذا السيد المهندس العضو المنتدب التنفيذى مع الموافقه على ميزه عينيه للسيد رئيس المجلس بخلاف المكافاه والبدلات حيث أنه الممثل القانونى للشركه امام القضاء كالوارد بالماده (٢٩) من النظام الأساسى للشركه ويلزم حضوره إلى مقر الشركه حتى ولو كان ذلك بصفه غير منتظمه لمتابعة موقف الشركه من القضايا المقامه منها او المرفوعه ضدها كما هو الوضع تماما بالنسبه للعضو المنتدب الذى له اوسع السلطات فى إداره الشركه إذ ان السياره فى هذه الحاله ليست ميزه وإنما هى من الضروريات اللازمه لمباشره ومزاولة نشاطه فى إدارة الشركه وبالتالى يكون قرار الجمعية العامه قد صادف صحيح القانون لا سيما وأن موافقته على الميزه العينيه (السياره) غير مشروط بأن يكون بديلاً عن قيمة بدل الإنتقال عند اجتماع المجلس او احدى لجانه .

١٣- تضمنت حسابات البنوك بالمصنع " جارى بنك الاسكندريه / مخبز " رصيد مدين فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بنحو ٤٢٤ الف جنيه يمثل صافى دعم الحكومه للعمليه الانتاجيه للخبز حتى ٢٠٢٤ حتى تاريخ رفع سعر الرغيف ولم يتم دعمه فى ٢٠٢٥ بعد تحقيق المخبز فائض

يتعين استثماره فيما يعود بالنفع على تلك العمليه الانتاجيه او ربط ودائع له

رد الشركة :- تم فتح الحساب بناءا على طلب وزارة التموين لتسجيل الوفر من الدعم ومواجهة اى غرامات على المخبز وجارى تشكيل لجنة لتسوية الحساب

١٤- قام المصنع بصرف وتحويل مبلغ ٨٠٠ الف جنيه كدعم لصندوق الخدمات وتنمية المجتمع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٧ بالبنك الاهلى المصرى فرع كفر الشيخ بناءا على محضر تنسيق مع محافظة كفر الشيخ مشروع دعم وتنمية الخدمات بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٩ وبناء على مذكره السيد رئيس قطاعات المصانع بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٧ وارد ٢٨٣ بذات التاريخ والذى تم الاشاره فيه الى مذكرة المهندس / العضو المنتدب التنفيذى صادر رقم ٤٨٨ بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٥ ودون ارفاق تلك الموافقه بمستندات الصرف

يتعين ارفاق كافة الموافقات التى تؤيد وتوضح سلطات الصرف طبقا لما تنص عليه اللائحه الماليه للشركه

رد الشركة :-الموافقة موجودة طرف ادارة المصانع وتوجد موافقة مجلس إدارة الشركة على صرف هذا المبلغ كدعم لصندوق الخدمات.

١٥- بلغت خسائر العام نحو ٥٢٦ مليون جنيه ويرجع ذلك بصفه أساسية إلى :

- عدم المقدره على تصريف نحو ٢٤٩ ألف طن مخزون الإنتاج التام من السكر الأبيض وبنسبة ٧٢,٨% من إنتاج العام وإنخفاض أسعار البيع بنسبة ١٠,٧% وزيادة التكلفة بنسبة ١٦,٤%
- تقيم المخزون من الإنتاج التام بسعر البيع الأقل من التكلفه مما أضاف أعباء على قائمة الدخل بنحو ١,٢٨٧ مليار جنيه
- إنخفاض الفوائد الدائنه بنحو ٥٨ مليون جنيه
- إنخفاض فروق العمله الدائنة بنحو ١٧٥ مليون جنيه
- إرتفاع المصروفات التمويلية بنحو ٤٢٢ مليون جنيه

يتعين العمل تعظيم إيرادات الشركة

رد الشركة :- زيادة كميات السكر المعروضه فى الأسواق نتيجة استيراد كميات كبيرة من السكر الخام تسبب فى انخفاض اسعار البيع وبطئ عملية البيع وبالتالى زيادة التسهيلات الإئتمانية لسداد إلتزامات الشركة خاصة أثناء الموسم وجارى العمل على تنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة وبالرغم من ذلك فان مبيعات الشركة من تفل البنجر والمولاس هذا العام اعلى من العام السابق بما يعادل واحد مليار جنيه وهوماساهم فى تقليل الخسائر الناتجة عن انخفاض مبيعات الشركة من السكر نتيجة ظروف السوق عاليه

المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- صرف مكافأت عضوية مجالس الإدارات لممثلي الشركة في مجالس إدارات الشركات المساهم فيها لهم شخصياً إعتماداً على قرار مجلس الإدارة في ٢٠٢٤/٣/٢٩ بالموافقة على تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ والذي لا ينطبق على الشركة ، وهو ما كان يجب معه الإلتزام بقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣٠ والذي نص على : " تصرف كافة المبالغ التي يتقرر صرفها في جميع الشركات التي تساهم فيها شركة الدلتا للسكر بالكامل إلى الشركة فيما عدا بدل الإنتقال يصرف للعضو مباشرة على أن تقوم الشركة بصرف ما تراه من هذه المبالغ للأعضاء في الشركات المختلفة " ، فضلاً عن عدم وجود سياسة محددة لتحديد مدة العضوية لممثلي شركة الدلتا في مجالس إدارات الشركات المساهم فيها من شاغلي وظائف الإدارة العليا أعضاء مجلس الإدارة بشركة الدلتا أو من ذوى الخبره والتي وصلت للبعض لما يزيد عن ٥ سنوات.

يتعين وضع سياسة محددة معتمدة من الجمعية العامة تحكم تعيين ممثلي الشركة في مجالس إدارات الشركات الشقيقة وصرف البدلات والمكافآت لهم.

رد الشركة : بدايه نود ان نوضح لسيادتكم ان صحه تواريخ محاضر مجلس الاداره التى اعتمدت صرف بدلات حضور وانتقالات ممثلى الشركه فى مجالس إدارات الشركات التى تساهم فيها لهم شخصيا تمت عام ٢٠١٤ وليس ٢٠٢٤ وتفصيل ذلك نوضحه لسيادتكم على الوجهه الاتى : :

- بموجب اجتماع مجلس اداره منعقد بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٩ صدر قرارمجلس الاداره الموقر (القرار رقم ١/٥) والذى وافق بموجبه على تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنه ٢٠١٤ والذى ينص على " يمنح رؤساء وأعضاء مجالس اداره الهيئات العامه والقوميه والاجهزه التى لها موازنات خاصه وغيرها من الأشخاص الاعتباريه العامه والشركات المملوكه بالكامل للدوله بدل حضور جلسات وانتقالات .....كما يمنح كل منهم سنويا مكافاه تحقق اهداف او أرباح فى ضوء ما حققته الشركه من نتائج اعمال فعليه
- هذا القرار عدل ما جاء بقرار مجلس الاداره الموقر الصادر بجلسه ٢٠١٣/١٢/٣٠ القرار رقم (٨/١)
- شركه الدلتا للسكر ينطبق عليها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩ لسنه ٢٠١٤ لانها احد الشركات الاعتباريه العامه
- مجلس الاداره الموقر الذى اصدر ذلك القرار ممثلا تمثيلا صحيحا

وبالتالى يكون مجلس إدارة الشركه قد إلتزم وضع نظام ينظم كيفيه صرف المكافأه لممثل الشركه بمجالس إدارات الشركات الشقيقه ولم تعترض الجمعيه العامه للشركه على ذلك .

من جماع ما تقدم يتضح ان ما يصرف للساده رئيس وأعضاء مجلس الاداره من بدلات حضور وانتقال ومكافات مطابق لصحيح القانون وسيتم مناقشه هذا الامر بالجمعيه العامه القادمه للنظر فيه .

- قامت الجمعية العامه بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٠ بإرجاء إخلاء مسئولية رئيس مجلس الإدارة عن الفتره الماليه من ٢٠٢٤/١/١ حتى ٢٠٢٤/١٠/٢٠ ولم يتم إفادتنا بالمخالفات مجال التحقيق والمنسوبه إليه تطبيقا للماده ١٥ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنه ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنه ١٩٩٨ والتى تنص " على رؤساء الجهات الخاضعه لرقابه الجهاز ابلاغه بوقائع الاختلاس او السرقه او التبديد او الاتلاف او الحريق او الاهمال يوم اكتشافها وعليهم ايضا ان يوافوا الجهاز بالقرارات الصادره في شانها فور صدورها ".

يتعين موافاتنا بما سبق

رد الشركة :- التحقيقات تتم بواسطة جهات خارجية وسيتم موافاتكم بها فور ورود نتائجها للشركة

أمينة صبرى